دفاتر الاقتصاد ٦

و.ف. مالياروف

البنية الاجتماعية - الاقتصادية الكولونيالية وتحولها الرأسمالي



ترجمة وتقديم الدكتور عارف دليلة

سلسلة العلوم الاجتماعية

دار الفارابي

سلسلة العلوم الاجتماعية

دفاتر الاقتصاد

و . ف . مالياروف

البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية الكولونيالية وتحولها الرأسمالي

ترجمة وتقديم
الدكتور عارف دليلة

دار الفارابي ـ بيروت
١٩٨٠

(ترجم هذا الكراس عن الروسية)

دار الفارابي ص. ب ١١\٣١٨١

الطبعة الاولى ـ تشرين الثاني ١٩٨٠

كلمة المترجم

يقدم الباحث السوفياتي و. ف. ماليا روف في مقاله « البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية الكولونيالية وتحولها الراسمالي » تحليلا معمقا لتطور الانماط الاجتماعية ـ الاقتصادية المختلفة في البلدان المتخلفة وعلاقاتها وتأثيراتها المتبادلة ، من قطاع راس المال الاجنبي (الذي يهيمن عليه الطابع اللاانتاجي ، ويعتبر اقوى عامل من عوامل التبعية التي تربط البلدان المتخلفة اقتصاديا وسياسيا بالدول الامبريالية) وقطاع راسمالي (وطني) خاص ، وقطاع راسمالية الدولة ، والقطاع الخاص لصغار المنتجين ، الخ ..

يكشف المؤلف عن العلاقات والتناقضات بين هذه الانماط الاجتماعية ـ الاقتصادية المختلفة ويربط بهذه العلاقات والتناقضات التغيرات في توزيع القوى الاجتماعية ـ الطبقية والطابع السياسي للدولة في البلدان المتخلفة . فراس المال الوطني يتقدم أولا ليحتل محل راس المال الاجنبي تدريجيا (وذلك من خلال الوحدة والتضاد بينهما) ثم تظهر ضرورة نمط راسمالية الدولة وذلك للقيام بالاعباء التي يمتنع راس المال الاجنبي والمحلي الخاص عن القيام بها ، أو يعجزان عنها ، وبالاضافة الى التناقض بين النمط الراسمالي الخاص وبين نمط الانتاج الصغير الواسع الانتشار

ينشأ تناقض جديد بين نمط راسمالية الدولة والنمط الراسمالي الخاص بشكل عام . وفي البداية ، نشأ نمط رأسمالية الدولة لخدمة النمط الرأسمالي الخاص ، لكنه يكتسب مع الزمن مزيدا من الاستقلالية ، ويبرز التناقض بينهما ، ويتوسع ألقطاع الحكومي ليشكل مركبا اقتصاديا شبه متكامل ، وتحدد العلاقة بين هذين النمطين والقوى ألطبقية الممثلة والمرتبطة بكل منهما اتجاه التحولات الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية في البلدان النامية . فتطور القطاع الحكومي واكتسابه مزيدا من المضمون الديمقراطي واستقلاله عن خدمة القطاع الرأسمالي وتحوله الى قاعدة للتنمية المستقلة ولازالة اسباب ومظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي يشكل الطابع الاساسي للتحولات ألتقدمية الجارية في البلدان النامية .

« المترجم »

البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية الكولونيالية وتحولها الراسمالي

تشكلت البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية لبلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية ، التي عاشت مرحلة طويلة من الزمن كأطراف خاضعة سياسيا للدول الامبريالية ، تحت تأثير القانونيات العامة للتطور الاجتماعي والعوامل الخاصة المرتبطة بظهور هذه القانونيات في ظروف الاستعمار . ونتيجة ذلك فقد اكتسبت هذه البنية جملة من الملامح المميزة التي تبرر الحديث عن نموذج بنية اجتماعية ـ اقتصادية كولونيالية خاصة .

كان ظهور هذه الملامح يرتبط بتأثير التطور الخارجي ، ثم الرأسمالية الاحتكارية ، على الاقتصاد ما قبل الرأسمالي والاقتصاد الرأسمالي البدائي في الاطراف .

في الحقيقة ان الاصطدام بمرحلة نوعية أكثر تطورا لرأسمالية خارجية لم يقتصر على البلدان المستعمرة والتابعة . وبشكل خاص ، كما يكتب الاقتصادي الاميركي بول باران، عندما خربت الرأسمالية الغربية الهند واستولت على أفريقيا واخضعت اميركا اللاتينية وفتحت الصين ، ـ كانت اليابان ، ربما ، اكثر اختناقا في القيود والاحكام

الاقطاعية من اي بلد آخر ما قبل رأسمالي » (١) . ولكن البلدان المستقلة سياسيا توفرت على امكانية استخدام الدولة والحماية الاقتصادية من اجل تجاوز التخلف الاقتصادي ودعم تطور راس المال المحلي . وجوابا على سؤال حول « ما الذي مكن اليابان من السير على طريق متميز جذريا عن الطريق الذي سارت عليه جميع البلدان الاخرى في العالم الذي اصبح العالم المتخلف اليوم ؟ » يكتب بول باران : « يتلخص الجواب على هذا السؤال ، ... اذا رجعنا الى جوهره الحقيقي ، في أن اليابان كانت الوحيدة في آسيا (وفي افريقيا واميركا اللاتينية) التي لم تتحول الى بلد مستعمر او تابع للراسمالية الاوروبية الغربية او الاميركية (اي البلد الوحيد الذي توفرت له امكانية التطور القومي المستقل) » (٢) .

لقد حرمت البلدان المستعمرة والتابعة من امكانية استخدام الدولة وسياسة الحماية من اجل اضعاف التأثير الضار للرأسمالية الخارجية على العمليات الاجتماعية ـ الاقتصادية الداخلية . لذلك كان هذا التأثير في هذه البلدان اكثر قوة وعمقا بما لا يقاس .

يتناول هذا المقال الاوالية Mecanism الاقتصادية فقط لهذا التأثير ، هذه الاوالية التي ، بخلاف الاشكال غير الاقتصادية لتأثير المتروبولات على مستعمراتها، لا تزول أوتوماتيكيا بمجرد تحقيق الاستقلال السياسي وانما تتطلب من اجل الغاء النتائج السلبية المرتبطة بها اجراءات اقتصادية خاصة تقوم بها الدولة المستقلة .

ان اهم ما يميز البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية الكولونيالية هو توغل المصنع الآلي الاجنبي بواسطة تصدير

البضائع في المستعمرات . فالمصنع (ألفبريكة) لم ينشىء هنا قطاعا رأسماليا وانما ، في غياب الحماية من الاستيراد، استطاع بدون عوائق « الحضور » في السوق الداخلية للمستعمرات ، مؤثرا بذلك تأثيرا كبيرا على منظومة العلاقات السوقية والقيمية بكاملها ، وبالتالي ، على مجمل التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي .

لقد تحقق تأثير الرأسمالية الاجنبية على هذا التطور ليس من خلال تصدير البضائع فقط ، وانما ايضا من خلال تصدير راس المال . ولقد قامت بين هاتين الظاهرتين ، في جوهر الامر ، علاقة وثيقة متبادلة واقتسام لميادين النفوذ، بحيث ظهرتا في وحدة عضوية ، في نظام واحد ، يتمثل في راس المال الصناعي الاجنبي .

ان غياب الحماية جعل من تصدير البضائع ، وليس اقامة الفروع الانتاجية ، الشكل الرئيسي لتوسع رأس المال الصناعي الاجنبي في اسواق المستعمرات . وهذا ما يفسر لماذا لم يؤد تصدير رأس المال من المتروبولات الى المستعمرات الى نمو مواز للمشروعات التي تنتج البضائع من اجل اسواق هذه المستعمرات على اراضيها . هذا في الوقت الذي حققت فيه الشركات التجارية والمالية الاجنبية التي تقوم باستيراد البضائع الصناعية من المتروبولات وبتصدير المنتجات الزراعية والمواد الخام من اجل الصناعة في المتروبولات تطورا كبيرا . ان ما يرتبط بذلك من تضخم راس المال في ميدان التداول في بنية الاستثمارات الاجنبية هو من الخصائص المميزة للاقتصاد الكولونيالي التي تعكس حقيقة ان القسم الاعظم من هذه الاستثمارات لم يساهم باقامة النمط الرأسمالي في ميدان الانتاج .

اما الاستثمارات الاجنبية التي تحمل طابعا انتاجيا

فكانت تتركز بشكل اساسي في الفروع التـي تتخصص بتوفير الخامات المعدنية والمنتجات الاستوائية للمتروبولات، وكذلك في ميدان الخدمات الاساسية Infrastructure التي تخدم توسع التجارة الخارجية للمتروبولات ومشروعاتها في المستعمرات .

لقد ادى تصدير رأس المال الاجنبي الى ادخـال المشروعات الرأسمالية الحديثة الى اقتصاد ما قبل راسمالي او راسمالي بدائي . ولكن رأس المال الاجنبي المرتبط بهذه الاجراءات احتل مكانة مزدوجة في البنيـة الاجتماعيـة الاقتصادية للمستعمرات . فمن جهة ، لم يكن رأس المال الاجنبي مستقلا ، وانما كان جزءا من رأس المال العامل في تلك البلدان التي صدرته ؛ فالتوجهات المهنية للرأسمـال الاجنبي واشكال وطابع نشاطه في المستعمرات كانت تتحدد بما يخدم متطلباته هو لا متطلبات المستعمرات . ومن جهة اخرى ، فان المشروعات التي اقامها رأس المال اصبحت جزءا من القطاع الرأسمالي في المستعمرات . كما اصبح رأس المال الاجنبي العامل في هذه المستعمرات جزءا مـن مجمل رأسمال المستعمرات (رغم ان دورة رأس المـال الاجنبي اختلفت ايضا عن دورة رأس المال الوطني ، الامر الذي يظهر ايضا في نشاط المشروعات المرتبطة به) .

فالمشروعات المرتبطة برأس المال الاجنبي تكون ضعيفة الارتباط برأس المال الوطني، وكذلك ببقية الفروع والقطاعات الاقتصادية . فهذه المشروعات تتوجه بشكل عام الى اسواق رؤوس الاموال الاجنبية وتحمل طابعا انعزاليا (ان الشكل الاساسي للاستثمارات الاجنبية هو اقامة الفروع والشركات التابعة حيث يغلق الباب بصورة شبه كلية في وجه رأس المال المحلي) . ان هذه المشروعات ترتكـز الى القاعـدة الصناعية والعلمية ـ التكنيكية الاجنبية ، وتعتمـد على

المعدات المستوردة . ويوجه الطابع المهني لنشاط هذه المشروعات من الخارج: فيرتبط هذا النشاط عادة باستخراج وتصدير المواد الخام والبضائع المنتجة محليا وكذلك باستيراد البضائع الصناعية الاجنبية ، ولكنه لا يرتبط بالانتاج في السوق المحلية . وحسب كلمات غونار موردال « ان راس المال والمشروعات والعمل المؤهل التي ترسلها المتروبولات الى البلدان التابعة ... تتجه نحو تشكيل جزيرة منفصلة ومعزولة عن الاقتصاد الذي يحيط بها مرتبطة باقتصاد المتروبولات » (٣) .

ان توسيع هذا الجزء من القطاع الرأسمالي يصطدم بمصالح رأس المال الصناعي الاجنبي الذي يولده والذي يعمل للابقاء على المستعمرات سوقا لتصريف بضائعه الصناعية . ولهذا فان راس المال الصناعي الاجنبي يعمل على عرقلة التطور الصناعي للمستعمرات ، وهو ما يمنعها من ان تصبح قاعدة لاقامة نظام لتجديدالانتاج الرأسمالي في البلاد بكاملها . ان الطابع الانعزالي لهذا الجزء من القطاع الرأسمالي قليلا ما يساعد على نشر الرأسمالية في الاقتصاد بكامله .

اضافة لذلك فان البضائع الاجنبية ورأس المال الاجنبي تشكل عقبات خطيرة فيوجه نمو الاستثمار المحلي. ورغم انها ساعدت على نشر الطابع الصناعي في الاقتصاد « الا ان سوق البضائع الصناعية الذي ظهر في البلدان المستعمرة والتابعة لم يكن « سوقا داخلية » لهذه البلدان. فلقد اصبح هذا السوق تحت ضغط الاستعمار والاتفاقات غير المتكافئة ملحقا بـ « السوق الداخلية » للرأسمالية الغربية على حد تعبير بول باران (٤) . ان البضائع الصناعية والاجنبية ورأس المال الاجنبي المستوردة من

البلدان الراسمالية الاكثر تطورا تعكس ذلك المستوى المرتفع من التراكم والتركز والتمركز في بلدانهـــا . وبما ان الاستثمارات الاجنبية تصدر بشكل خاص عن رأس المال الكبير والاحتكاري فان المشروعات الاجنبية في المستعمرات تتناسب ليس مع المستوى المتوسط للتراكم والتكنولوجيا القائم في المستعمرات وانما مع ذلك المستوى الذي يتميز به راس المال الكبير في المتروبولات . وهكذا فان القــوة الاقتصادية للمشروعات الاجنبية تتحدد ليس فقط بحجمها الخــاص وبطاقتها الانتاجية ـ الاقتصادية ، وانما بأحجام المشروعات الام وبطاقتها الاقتصادية والمالية والانتاجية ـ التكنيكية بالدرجة الاولى .

ان المنافسة من جانب البضائع ورؤوس الامـــوال الاجنبية التي تمثل اشكالا اقتصادية راسمالية اكثر تطورا الى حد كبير قد خلقت حاجزا استثماريا عاليا على طريق تطور الرأسمالية المحلية . كتب كارل ماركس : « ليس اي مبلغ من النقود او القيمة قادرا على التحول الى راسمال ، بل ، على العكس ، ان شرط هذا التحول هو توافــر حد ادنى معين من النقود او القيم التبادلية في ايدي مالك واحد للنقود او البضائع » (٥) . ثم يضيف : « ان هــذا الحد الادنى من القيمة الذي يجب ان يتصرف به مالــك معين للنقود او البضائع لكي يتحول الى رأسمالي **يتغير عند درجات مختلفة من تطور الانتاج الرأسمالي** ، ويختلف عند كل درجة معينة من هذا التطور حسب ميادين الانتاج المختلفة وتبعا لشروطها التكنيكية » (٦) . ففي المستعمرات التي كانــت تتمتع فيها الصناعة الاجنبية وراس المال الاجنبي بحرية كاملة كان هذا الحد الادنى يتحدد بقوة اكبر بالمستوى العالي من تطور الانتاج الرأسمالي الذي يلائمه . لقد كان هــذا

المستوى عاليا جدا بالنسبة لمعظم ممثلي راس المال المحلي الذي يمر في مرحلته الجنينية او في ادنى مراحل تطوره. ان المنافسة الاجنبية جعلت المشروعات الصناعية المتمركزة التي تناسب حجم رؤوس الاموال المحلية مشروعات غير اقتصادية، ـ ليس فقط التعاونيات والمشاغل (المانفكتورات) بل والمصانع المتوسطة ايضا . وقد ادى ذلك الى كبح تطور الصناعة المحلية والى تباطؤ الانتقال من الصناعة المنزلية الى الصناعة المركزية الراسمالية معيقا بذلك تحول رأس المال التجاري الى رأس مال صناعي (٧) . وبالتالي فقد تعطل تطور التكنيك وتكنولوجيا الانتاج المحليين .

لقد نتج عن تعثر تطور الاستثمار الراسمالي المحلي لفترة طويلة نشوء فيض السكان الزراعيين الذي كان من نتيجته تضخم اسعار الارض مما ادى الى ظهور شروط اضافية ، اقتصادية وسوقية محضة من اجل الحصول على ريع عال جدا ، ريع اقطاعي بطابعه. وبالنتيجة فقد حافظت علاقات الانتاج الاقطاعية وشبه الاقطاعية على نفسها في الزراعة وتأخر الانتقال الى الطرق الراسمالية في ادارة الاقتصاد .

ان تباطؤ التطور الصناعي وركود الصناعة عند مرحلة الانتاج المنزلي ، وجمود علاقات الانتاج ما قبل الراسمالية في الزراعة ، وتغلغل رأس المال والبضائع الاجنبية ، كل ذلك ادى الى تضخم راس المال الكومبرادوري والتجاري ـ الربوي في الاقتصاد الكولونيالي ، هذا الراسمال الذي اصبح بدوره واحدا من العوائق الاساسية على طريق التطور الواسع للراسمالية في الصناعة والزراعة .

في معظم البلدان النامية لم يستطع راس المال المحلي اقامة مشروعاته الصناعية . وفي تلك البلدان التي ظهرت

فيها رغم كل شيء هذه المشروعات كان ظهورها ووضعها في البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية يختلف جوهريا عما كان لمثيلاتها في البلدان المستقلة . وكما تشير ابحاث العلماء السوفيات والاجانب (٨)، فانه في البلدان المستعمرة والنصف مستعمرة، حيث ظهرت المصانع الوطنية الضخمة، كانت هذه المصانع تبدو وكأنها الى حد كبير نتيجة « عملية نقل » من الخارج . فقد اقيمت هذه المصانع من قبل راس المال الوطني ، ولكنها نادرا ما كانت ثمرة مراحل متتابعة في تطور الراسمالية في الصناعة ، اذ ان تطور الصناعة في الظروف الكولونيالية كان يصطدم بعقبات متميزة . لقد ظهر المصنع الوطني الكبير هنا نتيجة تراكم رؤوس الاموال (الكافية لتجاوز الحاجز الاستثماري الذي اقامته المنافسة الاجنبية) في باطن النشاط الكمبرادوري والتجاري الربوي (في الظروف ألكولونيالية يكون هذا النشاط أكثر ربحية وضمانا من الاستثمار الصناعي الصغير) (٩) ، وبنتيجة قيام رؤوس الاموال هذه لاحقا باستيراد التكنيك والتكنولوجيا الاجنبية ، وباستيراد اشكال وطرق تنظيم المشروعات . ولذلك فان هذا الجزء من القطاع الراسمالي كان ايضا ضعيف الصلة تنظيميا وتكنولوجيا بالانتاج الصغير ، رغم ان مجال اتصاله الاقتصادي به اوسع الى درجة كبيرة بالمقارنة براس المال الاجنبي ، وذلك لان المشروعات الوطنية الكبيرة تتوجه الى سوق رؤوس الاموال الوطنية ، وتنتج البضائع بشكل اساسي من اجل السوق الداخلية (غالبا على حساب اقصاء البضائع الصناعية المستوردة والحلول محلها) .

رغم الصعوبات الكبيرة التي كانت تعاني منها المصانع الوطنية الكبيرة في الصمود للمنافسة الاجنبية في الظروف الكولونيالية ، فان هذه المصانع كانت تشكل ميدانا اكثر

ضمانة وربحية لاستثمار راس المال بالمقارنـة بالمشروعـات الصناعية الصغيرة . وهذا ما جعل هذه المشروعات مركـز اجتذاب لرؤوس الاموال والموارد النقدية لسكان المستعمرات ... وبما ان حجم رؤوس الاموال الفردية للقسم الاعظم من الراسماليين المحليين في المستعمرات كان صغيرا جدا وكان مستوى ارباحها منخفضا جدا ، فان عددا قليلا فقط مـن ممثلي البرجوازية المحلية (وليس في جميـع البلـدان المستعمرة وشبه المستعمرة) قد استطاع تكديس امـوال كافية لاقامة مشروعات كبيرة . لقد حظيت الاسهم والاوراق المالية لعدد قليل من المشروعات الاجنبية والمحلية الكبـيرة بطلب واسع ، الامر الذي مكن مؤسسيها من فرض رقابتهم على كتل كبيرة من اموال الناس والحصول على الجزء الاكبر من ارباح راس المال المجمع (في شكل ارباح تأسيس ، وفي الهند فـي شكل « تعويض » للمكلفـين الاداريـين ايضا) (١٠) .

ان ذلك كله يحدد خصائص تركز وتمركز راس المال في البلدان المستعمرة . فتغلغل راس المال والبضائـع الاجنبية في الاقتصاد ادى الى انخفاض المعدلات العامـة لتراكم ونمو راس المال وضيق بذلك القاعدة العامة لتركزه وتمركزه . الا ان هذه الشروط الاقتصادية هي نفسها التي سرعت عمليات تركز وتمركز راس المال على هذه القاعـدة الضيقة . وبالنتيجة فانه في ظل هذه الاحجام المتوسطة والصغيرة جدا لرؤوس الاموال الفردية للاغلبية العظمى من الرأسماليين فان قلة قليلة من المشروعات الاجنبية (وفي بعض البلدان : والمحلية) الضخمة كان لها السيطرة في قطاع الاعمال الحديثة .

في ظروف الضيق الشديد للسوق المحلية المرتبط

بالتخلف الاقتصادي العام للمستعمرات وتعثر نمو الراسمالية من تحت ادى ظهور مثل هذه المشروعات الكبيرة في الفروع التي تعمل للسوق الداخلية الى فرض سيطرة هذه المشروعات على هذا السوق . ومثل هذا الوضع نشأ ايضا في فـروع التصدير حيث كان لرأس المال الاجنبي مواقع الهيمنة فيها.

وهكذا ، اذا كان البلد المستعمر يتصف ، من جهة ، بالضيق الشديد للسوق الداخلية وباحتلال بضائع الصناعة الاجنبية المستوردة مواقع الهيمنة فيه ، وبالغلبة العددية للصناعة ما قبل الآلية والاشكال الاقتصادية الملائمة لها في باقي فروع الاقتصاد ، فان اقتصاد المستعمرات كان يتصف، من جهة اخرى ، بارتفاع مستوى التركز والتمركز في القطاع الحديث من الاقتصاد ، في قطاع المصانع .

مـن كل مـا سبق نتوصل الى تحديد الخصائص الاساسية للبنية الاجتماعية ـ الاقتصادية الكولونيالية (اي خصائص البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية التي ولدتهـا المرحلة الكولونيالية للتطور) . ان **الخاصة الاولى** الاهـم بالنسبة لهذه البنية هي « الازدواجية » ـ اي تعايش الانماط ما قبل الرأسمالية والاشكال الاقتصادية الرأسمالية المهيمنة عدديا مع الاشكال العليا للتطور الراسمالي المتمثلة بالمشروعات الراسمالية والاحتكارية الحديثة الضخمة ـ ، هذا مع ضعف العلاقات الاقتصادية والتكنولوجية بينهما الى حد كبير . **والخاصة الثانية** الاهم للاقتصاد الكولونيالي هي عدم نضج نظام تجديد الانتاج في ميدان الاستثمـار الراسمالي الحديث ، و « عدم اكتماله البنيوي » : غيـاب اهم الفروع الاقتصادية واشباع الحاجات من منتجات هذه الفروع بواسطة الاستيراد . وترتبط بهاتين الخاصتين الهامتين للبنية الاجتماعية ـ الاقتصادية الكولونيالية **خاصة**

ثالثة وهي : القصور النسبي و « خمول » العلاقات بين القطاع الراسمالي الحديث والاقتصاد الوطني ككل والاتكال الزائد (« الارتباط ») على الاقتصاد الراسمالي الاجنبي ، الذي يظهر الاقتصاد الوطني كملحق خاص به . ويظهر ذلك ، **اولا** : في « الحضور » القوي للمشروعات الاجنبية في السوق الداخلية للمستعمرات (في صورة البضائع المستوردة) ، **وثانيا** : في تضخم المشروعات التي تؤمن هذا الحضور (الفروع التجارية للشركات الاجنبية ولمؤسسات الاستيراد الاخرى مع شبكاتها التوزيعية ، ومصارف التجارة الخارجية وغير ذلك) ، **وثالثا** : في تغلغل راس المال الاجنبي من النموذج الكولونيالي (اي راس المال الذي يعمل في عزلة عن راس المال الوطني ولا يرتبط بالانتاج للسوق الداخلية وانما باستغلال المستعمرات كمصدر للمواد الخام واسواق لتصريف البضائع الصناعية للمتروبولات) . فقد استولى راس المال الكولونيالي في كثير من البلدان المستعمرة على قطاع الاستثمار الراسمالي الحديث بكامله تقريبا . **ورابعا** : في التبعية الكاملة تقريبا للمشروعات الراسمالية الحديثة الى القاعدة الصناعية والعلمية ـ التكنيكية الاجنبية . **والخاصة الرابعة** الهامة للاقتصاد الكولونيالي هي تضخم الصناعة المنزلية (بما في ذلك العمل الراسمالي في المنزل) في ظل نظام متمركز غير متطور للصناعة الراسمالية الصغيرة والمتوسطة . **اما الخاصة الخامسة** المميزة للاقتصاد الكولونيالي فهي تضخم الانواع القديمة لراس المال ، وكذلك رؤوس اموال التداول بالنسبة لرؤوس اموال الانتاج بشكل عام (١١) . واخيرا ، في معظم الحالات تتصف البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية للكولونيالية بالمستوى العالي من فيض السكان الزراعيين ، هذا المستوى الذي يخلق عوامل اضافية ، محض سوقية ، للمحافظة على

الريع المرتفع ذي الطابع الاقطاعي .

ان البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية الكولونيالية تتطور بصورة حتمية وبفعل القوانين العامة للتطور الاجتماعي باتجاه الراسمالية . فالنمط القائد يصبح آجلا او عاجلا النمط الراسمالي الخاص . في البداية قام هذا النمط بشكل اساسي على راس المال الاجنبي ، وكان له طابع انعزالي شديد الوضوح ، ولم يكن له تأثير كبير نسبيا على التحول الراسمالي لباقي الميادين الاقتصادية ، متعايشا ومتجاورا مع الاشكال ما قبل الراسمالية للانتاج . وبمقدار تطور راس المال الوطني الذي يولد في باطن الانماط ما قبل الراسمالية وتوسع مشاركته في « بناء » النمط الراسمالي الخاص بمقدار ما يرتفع تأثير راس المال الوطني على التحول الراسمالي للاقتصاد . ولكن هذا التحول كان يجري مع تعثر التطور الشامل للاستثمار الخاص عند مرحلة اشكال الانتاج الراسمالية البدائية والاشكال الانتقالية اليها (وبالاخص ، النظام المنزلي للصناعة الراسمالية) ، وفي ظروف « بناء » نظام تجديد الانتاج الراسمالي من فوق بشكل اساسي ـ بواسطة قلة من رجال الاعمال المحليين التي تكونت في الغالب في ميدان التداول (« دون المرور» ببعض مراحل تطور الراسمالية الصناعية ، كالمشاغل المركزة ، والمصانع الصغيرة والمتوسطة) واقامت فور تشكلها المشروعات الصناعية الكبيرة ذات الارتباط الضعيف اقتصاديا وتكنولوجيا بالجزء المتخلف من الاقتصاد .

- كان تطور الراسمالية في الظروف الكولونيالية يجري ببطء شديد ، ومع الحفاظ على الميدان الواسع الذي تسود فيه الانماط ما قبل الراسمالية وركود الاستثمار الصغير والمتوسط واستمرار « الازدواجية » العامة في الاقتصاد

ككل وفي القطاع الراسمالي بشكل خاص .

ان المراحل التي استطاعت مختلف البلدان اجتيازها على طريق التحويل الراسمالي للاقتصاد الكولونيالي حتى نهاية المرحلة الكولونيالية تفاوتت تفاوتا كبيرا بين هـذه البلدان ، وهو ما شكل اهم الفروق في طابع « ازدواجية» البنيـة الاجتماعية ـ الاقتصادية في هـذه البلدان . ففي بعض البلدان (مثلا ، افريقيا الاستوائية) كان يقف مقابل الاستثمار والاحتكار الراسمالي الاجنبي الضخم الحديث انماط ما قبل راسمالية بشكل اساسي ؛ وفي بلدان اخرى ـ الى جانب هذه الانماط ما قبل الراسمالية كانت تقف اشكال انتاج راسمالية بدائية ؛ وفي بلدان ثالثة (كما في الهند) ـ لم يكن الاستثمار الكبير الحديث يقتصر على راس المال الاجنبي ، بل وكان يحتل فيه راس المال المحلي الكبير مكانه ايضا ، وهناك تراكمت امكانيات كبـيرة لتطـور الراسمالية من تحت ، هذه الامكانيات التي كان بامكانها في ظروف مواتية (وبالدرجة الاولى ، في ظروف اضعـاف المنافسة الاجنبية) ان تحقق (وقد حققت) « انفجار » الاستثمار الصغير الواسع الانتشار .

وفي البلدان التي قامت فيها البرجوازية الوطنية على السلطة بعد تحقيق الاستقلال السياسي (١٢) حاولت هذه البرجوازية استخدام الدولة من اجل ازاحة العوائق التي تمنع تطور الراسمالية الوطنية وتحول دون تسريع التحول الراسمالي الشامل للبنيـــة الاجتماعية ـ الاقتصادية الكولونيالية .

وكما بينا سابقا ، تعتبر الغالبية العظمى مـن ممثلي البرجوازية الوطنيـة في المستعمرات واشباه المستعمرات السابقة من مالكي رؤوس الاموال الصغيرة جدا التي ليس

بمقدورها اقامة مشروعات كبيرة حديثة . وقد وجدت الى جانبها في عدد من البلدان فئة صغيرة من رؤوس الاموال الكبيرة المحلية التي تختلف اختلافا كبيرا عن الاولى من حيث وضعها الاقتصادي . وتبعا لحجم التأثير الاقتصادي والسياسي الذي تمارسه كل من هاتين الكتلتين من الطبقة المسيطرة على الاتجاهات العامة للاصلاحات الاجتماعية ـ الاقتصادية التي تطبقها دولة البرجوازية الوطنية ، فان هنالك امكانيات لظهور اختلافات جوهرية في طابع تحقيق هذه الاصلاحات . واذا اخذنا بالاعتبار مجموع هذه الاختلافات يمكننا الحديث عن وجود نماذج مختلفة من التحول الرأسمالي للاقتصاديات الكولونيالية .

ويمكن ان ننطلق في تحديد هذه النماذج **اولا** : من العمليات الواقعية للتطور الاجتماعي ـ الاقتصادي في البلدان النامية ذات التوجه الرأسمالي ، **وثانيا** : من نظريات هذا التطور التي يطرحها ممثلو وايديولوجيو البرجوازية الوطنية في هذه البلدان ، **وثالثا** : من التجربة التاريخية للبلدان المتطورة . والجدير بالملاحظة انه رغم ان هذه النماذج تنطلق من العمليات الواقعية (وتطوراتها المستقبلية) ، فان هذه العمليات نادرا ما تشاهد في الواقع في صورتها الخالصة ، ولذلك فهي تعتبر ، من هذا الجانب ، عمليات مجردة . ان دراسة هذه العمليات تساعد في تحديد ابعاد التغيرات والتحولات الاجتماعية ـ الاقتصادية الممكنة في اطار التحول الرأسمالي للاقتصاد الكولونيالي ، هذه التغيرات التي يمكن اعتبارها مراحل متتابعة في هذه العملية كما يمكن اعتبارها صراعا بين مختلف فئات الطبقة المسيطرة .

ان تحقيق الاستقلال السياسي والسيطرة على الدولة

يوفران لراس المال الوطني امكانية التقليل من حجم العقبات التي تعترض نموه وتطوره والتي ترتبط بنشاط راس المال الاجنبي . اما غياب القاعدة الصناعية العصرية الخاصة والقاعدة العلمية ـ التكنيكية والنقص الكبير في راس المال فانها تتطلب من رأس المال الوطني اجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية والتعاون معها من اجل مساعدته على النمو والتطور . وينتج عن ذلك ظهور الاتجاهات الاساسية التالية في سياسة دولة البرجوازية الوطنية تجاه رأس المال الاجنبي : ١) وضع حدود للمنافسة التي تشكلها البضائع الاجنبية (بواسطة سياسة الحماية) ، ٢) تنهيج الاتجاهات المهنية للاستثمارات الاجنبية : اجتذاب هذه الاستثمارات بالدرجة الاولى نحو الفروع (ذات التكنولوجيا المعقدة والاستيعاب الراسمالي المرتفع) التي لا يستطيع رأس المال الوطني اقامتها لوحده ، وابعاد رأس المال الاجنبي عن الفروع التي يسيطر عليها راس المال الوطني ، وكذلك عن فروع الخدمات الاساسية التي تحدد شروط تجديد انتاج رأس المال الخاص بكاملها ؛ ٣) اخضاع رأس المال الاجنبي لرأس المال الوطني (بواسطة الاحتفاظ بغالبية الاسهم في ملكية الحائزين الوطنيين ، وابعاد الاجانب عن المراكز الادارية ، وغير ذلك ، واجتذاب الموارد المالية الاجنبية والمساعدة التكنيكية عبر راس المال الحكومي وليس الخاص) .

ان مثل هذه السياسة تقود الى احداث تغيرات جوهرية في مواقع راس المال الاجنبي في الاقتصاد ، وفي بنية وطابع نشاطه . ورغم ان الحجم المطلق لرأس المال يمكن ان لا يتناقص بل قد يتزايد بسرعة ، الا ان رأس المال الاجنبي ينسحب تدريجيا من المواقع الرئيسية لصالح رأس المال الوطني سواء في البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية بكاملها ، او في داخل القطاع الراسمالي الخاص . فالمشروعات

الاجنبية التي تصدر بضائعها الى المستعمرات السابقة تتخلى عن دورها القيادي ، بمقدار ما تتطور البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية ، الى الاستثمارات الاجنبية بشكل خاص (الخاصة او الحكومية) . ويبدأ رأس المال الاجنبي يلعب دورا مباشرا متزايدا في انشاء القطاع الرأسمالي الخاص وقطاع رأسمالية الدولة ، بل تتزايد الفروع التي تدخل في هذه القطاعات بدعم منه ؛ ولكن ، في الحقيقة ، بعد ابعاده الى حد ما عن الفروع التقليدية التي تصبح مفتوحة لرأس المال المحلي ، وكذلك عن فروع الخدمات الاساسية. ويشتد كذلك التأثير غير المباشر (من خلال السوق) لرأس المال الاجنبي على البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية ، اذ ان رأس المال الاجنبي ينتقل من الفروع ذات الاتجاهات التصديرية بشكل اساسي الى الفروع التي تعمل للسوق الداخلية .

ويتغير في الوقت نفسه التركيب النوعي لرأس المال الاجنبي . ان رأس المال الاجنبي من النموذج الكولونيالي ، الذي يتركز نشاطه الانتاجي الاساسي في ميدان الصناعة الاستخراجية واقامة المزارع في المستعمرات ، يفقد بصورة متزايدة دوره القيادي متخليا عن مكانه للفروع الانتاجية للاحتكارات الدولية الضخمة ، التي تعمل بشكل اساسي في الصناعة التحويلية .

ورغم تزايد المساهمة المباشرة لرأس المال الاجنبي في البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية وتزايد التأثير غير المباشر على هذه البنية ، فان طابع واتجاه مساهمة وتأثير الدولة على هذه البنية لا يتحددان اليوم ، كما كان الامر في المرحلة الكولونيالية ، فقط بحاجات التطور الخاص لرأس المال الاجنبي او لرؤوس الاموال المتفرعة عنه . وبما ان

دولة البرجوازية الوطنية تسعى لاخضاع رؤوس الاموال الاجنبية لحاجات تطور راس المال الوطني ، فان مساهمة وتأثير الدولة يلعبان دورا موازنا ، دورا توفيقيا بين مصالح راس المال الوطني ومصالح راس المال الاجنبي . وبمقدار ما يستجيب هذا الدور للمصالح الخاصة لراس المال الاجنبي بقدر ما يخدم راس المال الاجنبي تطور فئات راس المال الوطني المسيطرة سياسيا وبقدر ما يكيف نشاطه بما يتوافق مع اتجاهات هذا التطور . انه يتخلى عن استقلاليته تدريجيا ليعمل بصورة متزايدة في اطار المشروعات التي يهيمن عليها راس المال الوطني ، وكشريك له . وبكلمات اخرى ، فان طابع واتجاه مساهمة راس المال الاجنبي في البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية يتحددان اكثر فأكثر بطابع واتجاهات مساهمة راس المال الوطني في هذه البنية ، ويصبح تأثيره على هذه البنية متماثلا بصورة متزايدة .

وتبعا لبنية راس المال الوطني وتأثير فئاته المختلفة في اطار سياسة الدولة تجاه راس المال الاجنبي المبينة اعلاه يمكن ان تظهر اختلافات هامة ذات تأثير جوهري على طابع مساهمة راس المال الاجنبي في البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية وعلى درجة الرقابة الحكومية على هذه المساهمة. ففي البلدان التي لا مكانة فيها لراس المال المحلي الكبير والتي يرجع الدور الرئيسي في بنية البرجوازية الوطنية فيها الى صغار المستثمرين ينعدم في قطاعها الخاص ذلك المستثمر القادر على منافسة راس المال الاجنبي في الصراع للسيطرة على المشروعات الكبيرة . ويسمح في هذه البلدان احيانا بقيام مشروعات يسيطر عليها الاجانب بصورة كلية. الا ان الاتجاه الاساسي في هذه البلدان يتلخص في ان الشكل الرئيسي لاجتذاب راس المال الاجنبي هو التعاون في اقامة المشروعات الحكومية. ويمكن ان يظهر هذا التعاون

بأشكال متباينة : مـن الاتفاقيات التكنيكية والقـروض الحكومية حتى مساهمة راس المال الاجنبي في الشركات المساهمة . وفي هذه الحالة يكون نشاط راس المال الاجنبي محصورا بشكل اساسي في حدود القطاع الحكومـي ـ الراسمالي ويخضـع لرقابـة الدولة مباشرة . ان حصر « الاستثمار الحر » في هذه الحدود يعيق عامة الاستثمارات الاجنبية ، لذلك تكون درجة مساهمة راس المال الاجنبي في البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية في مثل هذا النموذج غير مرتفعة نسبيا . اما في تلك البلدان التي يسيطر راس المال الكبير في بنية برجوازيتها الوطنية سياسيا واقتصاديا فان مساهمة راس المال الاجنبي فـي القطاع الراسمالي الخاص فيها تتسع بصفته شريكا لراس المال الكبير ولراس المال الاحتكاري المحليين في الشركات « المختلطة » . ان راس المال الاجنبي ينمو في بنية راس المال المحلي الكبير الاحتكاري وتتبدل العلاقات بينهما بحيث تقترب مما هي عليه في البلدان الراسمالية المتطورة الامر الذي يترافـق بتضاؤل التناقضات بينهما (رغم ان الامر لا يصل الى الغاء هذه التناقضات والصراع المرتبط بها) .

في مثل هذه الحالة تكون مساهمة راس المال الاجنبي في البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية اكبر بكثير ، وتكون الرقابة الحكومية على هذه المساهمة ذات طابع غير مباشر الى حد كبير وتتحقق بواسطة تنهيج نشاط الاستثمـار المحلي الراسمالي الكبير .

وفي البلدان التي احتل راس المال الكبير والاحتكاري في بنيـة راس المال المحلي فيهـا دورا ملموسا لا تؤدي الاجراءات المذكورة اعلاه بخصوص راس المال الاجنبـي اطلاقا الى ازالة العوائق التي تعرقل النمو الواسع للاستثمار

الراسمالي الصناعي الصغير والمتوسط ، حيث يحتل محل المشروع الاجنبي في البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية مشروع محلي مماثل له (ويكون القسط الاكبر من هذه المشروعات نموذج المشروعات « المختلطة ») ، وحيث يجري تطوير القطاع الراسمالي الخاص في الصناعة من فوق بشكل اساسي . ان مثل هذا التطور يقوي الاتجاهات الاحتكارية في الاقتصاد التي تقوم شروطها المؤاتية بفضل الحماية من الاستيراد .

ويقود ذلك الى تدهور وضع صغار المستثمرين والمنتجين الذين يجدون انفسهم في مواجهة راس مال احتكاري اجنبي ومحلي متميز ، في مواجهة منظومة موحدة عمليا ومترابطة من راس المال الكبير والاحتكاري . ويتغير بالنتيجة طابع التناقض الرئيسي في بنية راس المال : فيتقدم الى المكان الاول التناقض بين راس المال الصغير وراس المال الكبير (الاجنبي والمحلي) ، هذا في الوقت الذي يتراجع فيه التناقض بين راس المال المحلي (بكليته) وراس المال الاجنبي الى المكان الثاني ويصبح ذا دور خاضع.

ان تفاقم التناقضات والصراع داخل البرجوازية الوطنية في حالة انتصار الاستثمار الراسمالي الصغير يمكن ان يقود الى ازالة او اضعاف راس المال الكبير والاحتكاري (الاجنبي والمحلي) بصورة مؤقتة ، والى تطور القطاع الراسمالي الخاص في الصناعة من القاعدة بشكل أساسي ـ على اساس الاستثمار الراسمالي الصغير الواسع وتطوره المرحلي لاحقا الى استثمار متوسط وكبير . في هذه الحالات التي لا تحظى فيها اية فئة من فئات البرجوازية الوطنية بتأثير حاسم على الحكومة وحيث تمثل الدولة مصالح البرجوازية الوطنية بالكامل تظهر امكانية نشوء

شكل توفيقي للتطور يتمثل في تحديد ميادين الاستثمار الراسمالي الكبير والصغير وخلق الشروط لنمو كل منهما. في مثل هذه الظروف وبواسطة مختلف اشكال اجراءات التنهيج تسعى الدولة لازالة « الازدواجية » في النمط الرأسمالي في الصناعة ولتطوير العلاقات الاقتصادية والتكنولوجية بين كلا القطاعين في هذا النمط الرأسمالي. ولكن اقامة مثل هذه البنية المتكاملة يتطلب زمنا طويلا وعملية معقدة لاعادة البناء في اطار هذه الحدود او تلك لنمو كل من القطاعين . ويحاول كل من القطاعين كلما ازداد نموا ازالة هذه القيود وتوسيع الميدان الاقتصادي لنشاطه، بما يؤدي في النهاية الى اشتداد الصراع بين حاملي هذين الطريقين المتعارضين في التطور الراسمالي .

ان تطور رأس المال الصناعي الوطني يتطلب اقامة قاعدة موازية له في الزراعة وتسريع التطور الرأسمالي للزراعة ، الامر الذي لا يمكن تحقيقه الا بازالة العوائق من طريق هذا التطور والقائمة في البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية الكولونيالية ، وبالاخص ، في المخلفات الاقطاعية في الريف وانتشار رأس المال التجاري ـ الربوي في ميدان التداول المرتبط بالزراعة .

تستهدف سياسة دولة البرجوازية الوطنية الغاء طرق الاستثمار الزراعية الاقطاعية وتشجيع الطرق الرأسمالية . ومن اجل ذلك فان هذه السياسة تسعى ، من جهة ، الى اصلاح علاقات الاستثمار الزراعية والى اصلاح توزيع الملكية على الارض . ومن جهة اخرى ، تعمل على توفير العوامل المالية والتنظيمية والخدمات الاساسية الضرورية من اجل الاقتصاد الذي يتطور على الطريقة الرأسمالية وذلك بشروط تفضيلية . وبما ان فيض السكان

الزراعيين الكبير الذي ينشأ في المستعمرات واشباه المستعمرات السابقة يخلق قاعدة اقتصادية سوقية محضة لنشوء الريع العالي ذي الطابع الاقطاعي ، فان اصلاح علاقات الاستئجار يؤدي ليس فقط الى الغاء الاشكال المختلفة للاكراه اللا اقتصادي ، بل يؤدي ايضا الى تقييد تأثير آلية السوق على تشكل علاقات الاستئجار ، مقيدا بذلك حجم اجرة الارض ، وكمية الاراضي المؤجرة ، وحق الغاء الاجرة واختيار المستأجرين ، وغير ذلك . ان هذه الاصلاحات تساعد على التطور الراسمالي ليس فقط الاستثمارات القائمة على اراض مستأجرة (بواسطة زيادة استقرار اجرة الارض والتقليل من رؤوس الاموال المطلوبة لاستئجار الارض) ، وانما ايضا الاستثمارات الاقطاعية (بتقييد امكانيات تأجير الارض وانخفاض الدخل من الارض المؤجرة عن الدخل من الارض التي تستغل بصورة مباشرة) .

وهذا هو الهدف نفسه الذي تتوخاه اصلاحات الملكية على الارض التي تقتصر على تحديد سقف للملكية واعادة توزيع فوائض الملكية على الفلاحين . فهذه الاصلاحات تكون موجهة بشكل خاص للتخفيف من الاستخدام غير المنتج لراس المال في شراء الارض وتوسيع الحيازات الزراعية (وبالاخص اذا كان ذلك بهدف تأجيرها من جديد) . في اطار مثل هذا الاتجاه العام يتوقف طابع اصلاحات الملكية بشكل اساسي على العلاقات بين القوى داخل البرجوازية الوطنية . وكذلك على درجة تأثير طبقة الاقطاعيين على الدولة . ففي الحالة التي يكون فيها رأس المال الكبير والاحتكاري هو المجدد للتطور فانه يسعى لاقامة قاعدة مناسبة له في الزراعة في صورة استثمارات راسمالية كبيرة وبواسطة التحويل الراسمالي للملكية الاقطاعية ، وكذلك بواسطة تغلغل راس المال الصناعي في الزراعة (حتى

اقامة شركات زراعية مساهمة) وانشاء استثمارات زراعية من نوع خاص . ان امكانيات تطبيق اصلاحات زراعية جذرية في ظل مثل هذا الطريق لتطور الزراعة تبقى ضعيفة جدا (وبالاخص في مجال تضييق حدود الحيازة الزراعية) لسبب آخر ايضا ، وهو ان ممثلي راس المال الكبير غالبا ما يكونون على ارتباط قوي بطبقة الاقطاعيين ، وفي احيان كثيرة يكونون من بين كبار الحائزين الزراعيين . في مثل هذه الحالات، عندما يظهر هؤلاء الحائزين كشركاء (وبالاخص عندما تكون لهم الكلمة العليا) للبرجوازية الوطنية في بنية السلطة الحكومية ، كثيرا ما تتجه المحاولات الى تحقيق التطور الراسمالي ، وفي معظم الاحيان ، بدون ان يمس ذلك اسس الحيازة الاقطاعية .

اذا كان طابع التطور يتحدد بمصالح الاستثمار الراسمالي الصغير فان الوسيلة النموذجية الاكثر شيوعا للتحويل الراسمالي للزراعة هي تطور الاستثمارات الكولاكية ، وهو ما يتوافق مع الاجراءات الاكثر جذرية في تحديد الحيازة الاقطاعية الكبيرة . ولكن حتى في هذه الحالة فان امكانيات تحقيق اعادة توزيع جذرية للارض داخل الطبقة الفلاحية نفسها تصطدم بحقيقة كون الاصلاحات تجري في الواقع في صالح الفئات الموسرة بالدرجة الاولى، وان الدولة البرجوازية تحاول المحافظة على الاستثمارات « الاكثر انتاجية » و « الطليمية » . في الحياة الواقعية من الممكن ان يتوافق النموذجان المذكوران من الاصلاحات في ملكية الارض وكذلك طريقا التطور الراسمالي في الزراعة الميزان لهما ، وبالاخص في ظروف قيام وتطور شكل توفيقي للنمط الراسمالي الخاص في الصناعة .

في البلدان ذات التوجه الراسمالي التي تلعب فيها

الملكية المشاعية على الارض دورا كبيرا (مثلا ، في افريقيا الاستوائية) ، « يجري تحويل الأرض المشاعية الى ملكية خاصة للفلاحين » ، كما يكتب الباحث السوفياتي آ. كيفا ، الذي يخلص الى القول : « ان تضخم الفئة الكولاكية ، وتبرجز الزعامة القبلية ـ العشائرية ، من جهة ، وانتزاع الارض من الحائزين المشاعيين من جهة أخرى ، هي الصورة المميزة لكثير من البلدان الافريقية » (١٣) .

والى جانب العوائق التي تواجه التطور الراسمالي للزراعة والتي تنشأ من علاقات الحيازة والاستثمار القائمة في الزراعة ، فان هذا التطور يصطدم كذلك بانتشار راس المال التجاري ـ الربوي في ميدان التداول المرتبط بالزراعة . فراس المال التجاري ـ الربوي لا يكتفي بحرمان المنتجين الزراعيين من القسم الاساسي من مداخيلهم ، بل ويعمل باستمرار على تجديد انتاج شروط اشغال راسمال الفئة الزراعية الغنية في ميدان النشاط التجاري ـ الربوي غير الانتاجي ؛ وينتج عن ذلك تباطؤ نمو الفئات الراسمالية من المنتجين الزراعيين وابطاء عملية تراكم راس المال في الزراعة . ان تضخم راس المال التجاري ـ الربوي يرتبط ارتباطا وثيقا بتناقص وزوال ملكية القسم الاكبر من الفلاحين . وبما ان الاصلاحات الزراعية التي تطبقها الدولة البرجوازية لا تستطيع عادة الغاء هذا العامل فانها لا تلغي أيضا القاعدة الاقتصادية لانتشار راس المال التجاري ـ الربوي في ميدان التداول المرتبط بالزراعة .

في مثل هذه الظروف ينتقل مركز الثقل في الاجراءات الحكومية في هذا الميدان الى ميدان التداول نفسه . وتتلخص هذه الاجراءات في اقصاء راس المال التجاري ـ الربوي بواسطة توسيع مواقع الدولة والتعاونيات المدعومة

من قبلها في هذا الميدان . فالدولة تحاول عبر القطاع الحكومي ـ التعاوني المقام في الزراعة التحكم بتسليف الزراعة ومدها بوسائل الانتاج الضرورية وتصريف منتجاتها. ولكن ، وبنتيجة محدودية الموارد المادية والمالية التي تستطيع الدولة توجيهها نحو الزراعة فان هذه الموارد تتركز في ايدي الفئات المسيطرة اقتصاديا وسياسيا من بين السكان الزراعيين ، اي انها ، في ظروف عدم اعادة توزيع الارض بصورة جذرية ، تتركز في أيدي الاستثمارات الاقطاعية ـ الكولاكية .

ان السياسة الزراعية للدولة البرجوازية تساعد بدون شك التطور الرأسمالي للاستثمارات الاقطاعية والكولاكية وتشكل النمط الرأسمالي الخاص في الزراعة . ولكن القسم الاساسي من الاستثمارات الفلاحية لا يتأثر الا نادرا بهذه الاجراءات ولا يسير الا ببطء شديد على طريق التطور الرأسمالي وهذا ما يقود الى « الانفصال » المتزايد للنمط الرأسمالي الخاص المتشكل عن الانماط ما قبل الرأسمالية في الزراعة .

ان السياسة الاجتماعية ـ الاقتصادية لدولة البرجوازية الوطنية تتشكل في مسار الصراع بين مختلف فئات الطبقة الحاكمة ، هذا الصراع الذي ينتج عنه انحراف نموذج تطور النمط الرأسمالي الخاص في هذا الاتجاه أو ذاك . وتؤدي هذه السياسة ، بتسريعها للتطور العام للنمط الرأسمالي الخاص ، الى الغاء « ازدواجية » هذا التطور والى اقامة بنية متكاملة لهذا النمط وهو ما يؤدي تدريجيا الى اضعاف التناقضات بين مكوناته ويدعم القاعدة الاجتماعية للدولة البرجوازية . ان هذه العملية تتطلب زمنا ليس بالقصير في ظروف المستعمرات سابقا ، انها تمثل مرحلة

كاملة وتصطدم بعقبات يصعب تجاوزها مرتبطة بسيادة الانماط ما قبل الرأسمالية في البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية الكولونيالية .

ان اقامة البنية المتكاملة للنمط الرأسمالي الخاص والقادرة على تقليص التخلف الاقتصادي للبلاد وتحسين وضعها في النظام الاقتصادي العالمي تتطلب ان يقوم تطور الاستثمار الرأسمالي الكبير والصغير في الصناعة على قاعدة حديثة من المكننة أقل استيعابا لقوة العمل بالمقارنة بالقاعدة الانتاجية التقليدية . لذلك فان تطور النمط الرأسمالي الخاص في الصناعة خلال فترة طويلة من الزمن لا يستطيع توفير العمالة للقسم الاساسي من السكان المرتبطين بالانماط ما قبل الرأسمالية ، ليس فقط في الصناعة ، بل وفي الزراعة أيضا . وبكلمات أخرى ، ان تطور النمط الرأسمالي لا يلغي الصناعة ما قبل الرأسمالية التقليدية (التي يبقى وضعها ووضع الفئات المرتبطة بها قاسيا جدا بسبب المزاحمة المتزايدة من قبل الصناعة الألية في النمط الرأسمالي الخاص) ولا يخفف بصورة جوهرية من فيض السكان الزراعيين .

ان عجز النمط الرأسمالي الخاص خلال فترة معقولة من الزمن عن حل مشكلة الانماط ما قبل الرأسمالية يعني استمرار الاشكال الراكدة في الاقتصاد والتي يرتبط بها القسم الاكبر من السكان ، في مسار التحول الرأسمالي للبنية الاجتماعية ـ الاقتصادية الكولونيالية . ان بقاء تكنيك الانتاج التقليدي المتخلف ، والمعدلات المنخفضة للتراكم في هذه الميادين وافلاس السكان المرتبطين بها ، والبطالة المقنعة الضخمة كل ذلك يحدد ضيق الطلب على البضائع المنتجة في النمط الرأسمالي الخاص . ان ذلك كله يزيد من العوائق

القائمة في وجه تطور هذا النمط ، وبالاخص بمقدار استنفاذ آخر احتياطيات نمو السوق الداخلية المرتبطة باغلاق الباب في وجه البضائع الاجنبية .

ان الاجراءات المساعدة التي تتخذها الدولة تجاه الانماط ما قبل الراسمالية (والتي تستدعيها ضرورة وقف نمو البطالة والتوتر الاجتماعي ـ الاقتصادي) مثل ، تطوير المنظمات الحكومية ـ التعاونية في ميدان التداول وتقديم التسليف والدعم المالي للمنتجين المستقلين ، وتقييد تطور الصناعة الآلية المنافسة للحرفيين . وغير ذلك ـ اذ تساعد هذه الانماط في الاستمرار فانها في الوقت نفسه تحول المواد والموارد المالية الشحيحة عن النمط الراسمالي الخاص « الانتاجي » وتبطىء تطوره . وهذا ، بالطبع ، ما يشترط محدودية هذه الاجراءات التي تتخذها الدولة البرجوازية ، مما ينتج عنه ان الطابع المحافظ للانماط ما قبل الراسمالية يستمر عند ادنى مستوى .

ان الاجراءات الحكومية الموجهة لتشجيع تطور النمط الراسمالي الخاص تمثل سياسة تقوية راس المال الصناعي بمعنى الكلمة الواسع (اي راس مال الميدان الانتاجي) وتقييد تضخم راس مال ميدان التداول . وبالاخص ، الكومبرادوري ، والتجاري ـ الربوي المضارب . ان الحماية من الاستيراد تضيق ميدان راس المال الاجنبي والكومبرادوري المرتبط باستيراد وتوزيع البضائع الاجنبية في السوق الداخلية . ان تنهيج الاستثمارات الاجنبية يهدف الى تحويلها عن ميدان التداول الى ميدان الانتاج . كما ان توسيع مواقع المنظمات الحكومية والحكومية ـ التعاونية في ميدان التداول يؤدي الى طرد راس المال الخاص من هذا الميدان . ويساعد اضعاف مواقع رأس المال التجاري

الربوي ايضا على تقييد اجـرة الارض وحجـم الحيازات الزراعية . وبالتوافق مع مجموعة مـن الاجراءات الموجهـة لتشجيع راس مال ميدان الانتاج في الصناعـة والزراعـة (الحماية ، الامتيازات الضريبية ، الدعم المالي والتسليف ، وتأمين وسائل الانتاج الشحيحة لميدان الخدمات الاساسية، وغير ذلك) ، يؤدي اضعاف مواقع راس المـال التجـاري ـ الربوي ، بدون شك ، الى تسريع عملية انتقـال رأس المال من ميدان التداول الى ميدان الانتاج ويساعد على الانتقـال بالصناعة الراسمالية من النظام المنزلي الى النظام المركزي ، ويخفض تضخم راس مال ميدان التداول ويقود الى اخضاع راس المـال التجـاري الى راس المال الصنـاعي . ولكـن استمرار وجود الميدان الواسع للانماط ما قبـل الراسمالية يعرقل هذا المسار ، **أولا** : لان هذه الانماط تشكل تربة مغذية لراس المال التجاري ـ الربوي الذي يزداد طفيليـة وهـو يستزيد من استنزاف هـذه القطاعات ، **وثانيا** : لان هـذه الانماط ، اذ تضعف المعدلات العامة لنمو الانتـاج ، فانهـا تكبح عملية تشكل راس المال الصناعي ، واذ تزيد مـن نقص البضائع وارتفاع الاسعار ، فانها تخلق اتجاهـا لتحويـل راس المال عن ميدان الانتاج نحو ميدان نشاطات التجـارة والمضاربـة .

ان استمرار الانماط ما قبل الراسمالية وتزايد تخلفها عن النمط الراسمالي الخاص يعمقـان التفاوت الاقتصادي والفجوة في المستويات المادية لحيـاة البرجوازية الوطنيـة (الكبيرة والصغيرة) ، من جهة ، والقسم الاكبر من صغـار المنتجين المستقلين في المدينة والريف ، من جهـة اخرى ، ويخلقان بذلك قاعدة لتفـاقم التناقضـات الاقتصاديـة والاجتماعية والسياسية بين هذه المستويات . وهكذا ، اذا كانت التناقضات بين مختلف انواع راس المال يمكن ان تضعف

في مسار التحول الراسمالي للاقتصاد الكولونيالي وتكامل وتضامن النمط الراسمالي الخاص ، فان التناقضات بين النمط الراسمالي الخاص والانماط ما قبل الراسمالية ، بين البرجوازية الوطنية وصغار المنتجين المستقلين ، تميل نحو الاشتداد ، بل ان هذه التناقضات تتزايد ايضا حتى في ميدان ما يسمى بالانتاج الصغير : بين صغار المستثمرين والحرفيين في الصناعة ، بين الكولاك والقسم الاعظم من فقراء الفلاحين في الزراعة .

كما يتبين مما سبق ، ان تسريع التحويل الراسمالي للاقتصاد الكولونيالي يتحقق في سنوات الاستقلال بشكل أساسي على حساب تزايد تدخل الدولة في الاقتصاد .

وباستخدام التنهيج الضريبي ، والتسليفي ـ النقدي ، والاداري ، والرقابة على اسعار وتوزيع البضائع ، وتعديل أحجام المداخيل والعلاقات المتبادلة بين مختلف ممثلي النظام الاجتماعي ـ الاقتصادي ، فان الدولة تؤثر على بنية القطاع الخاص في الاقتصاد ، وعلى وضع ومعدلات واتجاه تطور مختلف انماط واشكال الاستثمار فيه . ويرتبط مثل هذا التأثير بالتقييد الواسع لـ « حرية السوق » و « حرية الاستثمار الخاص » .

والى جانب تنهيج القطاع الخاص فان المظهر الاهم لنشاط الدولة الاقتصادي هو بناء وتشغيل المشروعات الحكومية واقامة وتطوير النمط الحكومي ـ الراسمالي في الاقتصاد . وتتلخص خصائص هذا النمط التي تميزه عن الخط الراسمالي الخاص في كونه يقوم على الملكية الحكومية ويعتمد على موارد الميزانية الحكومية ، وفي ان دافعه المحرك الاساسي ليس التسابق وراء أقصى الارباح على رأس المال الموظف وانما تحقيق اهداف اجتماعية ـ اقتصادية

اكثر اتساعا تحددها مصالح الطبقة الحاكمة . ان هذه الخصائص تمنح للنمط الحكومي ـ الراسمالي امكانية العمل والنمو في ظروف معدل ربح منخفض وحتى في ظروف خسارة بعض المشروعات وفروع الانتاج . ان هذا النمط باعتباره يمثل واحدا من اشكال النشاط الاقتصادي للدولة (في الحدود التي ترسمها له الطبقة الحاكمة) يتدعم بواسطة جميع اجراءات الحماية ، وبالاخص ، الحماية من الاستيراد . ان هذه الخصائص التي تميز النمط الحكومي ـ الراسمالي وتمنحه استقلالية معينة عن مستوى الارباح والعمل العفوي لقوى السوق وتسمح باقامة المشروعات حتى في الميادين الاقتصادية الاكثر استيعابا لراس المال والاقل ربحية ، هي التي تجعله أقدر على احداث تغيرات بنيوية جذرية في الاقتصاد ، وعلى خلق الفقرات المفقودة في تجديد الانتاج الاجتماعي ، وهذا ما يمكنه من القيام بدوره القيادي في محو الطابع الكولونيالي للبنية المهنية والجغرافية للاقتصاد .

ان توسع الجهاز الحكومي الاقتصادي ـ نظام القطاع الحكومي والتنهيج الحكومي ـ يترافق بتطور علاقاته وتناقضاته مع انماط واشكال الاقتصاد الاخرى . وبنتيجة دور الدولة التنهيجي العام بالنسبة للقطاع الخاص في الاقتصاد فهو يظهر كعامل مستقل يحدد الاتجاه العام للتطور ، وأما القطاع الحكومي فيظهر كنمط قائد في تشكيلة النظام . ولكن في الواقع ، في ظل اتجاه التطور المذكور يتحدد التوجه الاجتماعي ـ الاقتصادي وتتحدد حدود وطابع تطور النشاط الاقتصادي للدولة في نهاية المطاف بحاجات تطور هذا النمط الذي يجسد مصالح طبقة البرجوازية الوطنية الحاكمة ، اي بحاجات تطور النمط الراسمالي

الخاص . فعندما تكون الدولة في يد البرجوازية يكون الجهاز الاجتماعي ـ الاقتصادي ممثلا بطبيعته لراسمالية الدولة، وفي علاقاته وتناقضاته مع اشكال الاقتصاد الاخرى القائمة ، مع مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية تظهر في جوهر الامر العلاقات المتبادلة بين مختلف فئات هذه الطبقة الحاكمة . اما القطاع الحكومي في الاقتصاد فانه يمتلك في هذه الحالة طابع النمط الحكومي ـ الراسمالي (راسمالية الدولة) ، الذي ، رغم انه يشكل الاداة الرئيسية لتسريع التحويل الراسمالي للاقتصاد الكولونيالي ، لا يعتبر نمطا قائدا ، اذ انه يخضع في تطوره لحاجات النمط الراسمالي الخاص (التي تتغير في مسار تطور هذا النمط وما يرتبط به من تغير العلاقات بين قوى مختلف فئات راس المال التي يضمها) .

ان القضية الرئيسية لراسمالية الدولة في النماذج الراسمالية لتحول الاقتصاد الكولونيالي وهي دعم تطور النمط الراسمالي الخاص تقيد بصورة جوهرية حدود راسمالية الدولة وامكانيات نموها وتطورها .

ان هذه الوظيفة تقرر قبل كل شيء الاحجام العامة والميادين المهنية لنمط راسمالية الدولة بالحدود التي ترسمها حاجات تطور راس المال الوطني . وينتشر هذا النمط عادة بشكل اساسي في تلك الفروع الاقتصادية التي تؤمن افضل وسائل وشروط الانتاج ولكنها تكون ذات كثافة راسمالية (استيعاب راسمالي) عالية جدا . ان هذه الصفة الاخيرة تجعل راس المال الوطني الخاص عاجزا عن الوصول الى كثير من الفروع الاقتصادية ، هذا من جهة ، ومن جهة اخرى ، فهي تخلق شروطا مواتية لظهور الاحتكارات والاسعار الاحتكارية العالية على منتجاتها في هذه الفروع .

لذلك فان تطور هذه الفروع وتحولها الى نمط راسمالي خاص أما ان يكون غير ممكن واما ان يؤدي الى سيطرة الاحتكارات الاجنبية والمحلية عليها مما ينجم عنه تردي شروط تجديد الانتاج في القطاع الخاص بكامله . وعلى العكس ، فان تطور هذه الفروع وتحولها الى قطاع راسمالية الدولة بفضل خصائص هذا النمط المبينة سابقا يؤدي ليس الى تسريع أقامة الخدمات الاساسية الضرورية والقاعدة الصناعية الضرورية لنمو النمط الراسمالي الخاص فحسب، وانما يوفر له أيضا أهم وسائل وشروط الانتاج بأسعار تفضيلية ومدعومة غالبا .

ان الفروع النموذجية التي يشملها نمط رأسمالية الدولة غالبا هي السكك الحديدية والنقل البحري والجوي والمواصلات وصناعة الوقود والطاقة والتعدين وانتاج الاسمدة ومنشآت الري الضخمة ، وانتاج المعدات من أجل هذه الفروع ، اي ميادين الانتاج ذات الكثافة الرأسمالية العالية ، كما يشمل مؤسسات التسليف والتمويل ، واستيراد وتوزيع المواد التي تتصف بنقص المتوفر منها عن المطلوب ، واستيراد وتوزيع أهم المواد الاستهلاكية التي تحدد قيمة قوة العمل . وتقام في القطاع الحكومي كذلك فروع الانتاج ذات الكثافة الرأسمالية الاعلى التي توفر للمشروعات الحكومية الآلات والمعدات . واخيرا ، فقد حققت تطورا ملحوظا أيضا وظيفة اخرى لنمط رأسمالية الدولة وهي تحديث الجوانب الراكدة في الاقتصاد : تشتري الدولة من المالكين الافراد أو تأخذ تحت ادارتها المؤقتة بعض المشروعات أو فروع الانتاج القديمة والتي تشرف على الاغلاق ، وذلك بهدف تحديثها . وبالنتيجة ، ينشأ في نمط رأسمالية الدولة بصورة تدريجية مركب من الفروع المترابطة التي تشكل الى حد ما سوقا لبعضها البعض ، مركب قادر عند

درجة معينة على التطور المستقل . ان نمـــط رأسماليـــة الدولة يدعم تطور النمط الراسمالي الخاص ليس فقط عبر امداده بوسائل وشروط الانتاج الضرورية ، وانمـــا ايضـــا بتوسيع الاسواق مـــن أجله بواسطـــة زيـــادة المشتريـــات الحكومية .

ان استقلالية تطور قطاع رأسمالية الدولة محدودة جدا ، اذ أن المستهلك الاساسي لمنتجاته في نهاية المطاف هو القطاع الخاص ، وبالاخص القطاع الراسمالي الخاص. لذلك فان القطاع الحكومي اذ يساعد على نمو القطاع الراسمالي الخاص فان تطوره يتوقف على معدل نمو هذا القطاع ، على معدلات التراكم الانتاجي في القطاع الخاص . أن العوامـــل التي تعيق نمو القطاع الراسمالي الخاص (استمرار الانماط ما قبل الراسمالية ، وفقر السكان ، وغيرهـــا) ، هي التي تعيق ايضا نمو قطاع رأسمالية الدولة .

ان دور قطاع رأسمالية الدولـــة المساعـــد للقطـــاع الرأسمالي الخاص يقيد القاعدة المالية لتطور القطاع الحكومي نفسه ، وذلك لان طرق تعبئة المداخيل الحكومية ، واسعار منتجات المشروعات الحكومية ، والتمويل الحكومي ، وغـــير ذلك انما تساعد كلها على تشجيـــع التراكم فـــي القطـــاع الرأسمالي الخاص .

وبالمقابل ، فان امكانيـــات التنهيج الحكومي للقطـــاع الخاص مقيدة أيضا بمحاولة خلق « مناخ ملائم » لنمو القطاع الرأسمالي الخاص ، والحفاظ على الآلية الاساسية لعمـــله والمرتبطة بـ « حرية السوق » ، « حرية الاستثمار الخاص» ، بالربح كدافع أساسي للنشاط ، وغير ذلك .

ان النتيجة القانونية لتطور رأسمالية الدولة التي تخدم

تطور القطاع الراسمالي الخاص هي ظهور فئة جديدة من المستثمرين مرتبطة بجهاز الدولة الاداري . ان تطور صلات الموظفين المتنفذين بالقطاع الخاص ، وما يرتبط بذلك من الفساد في أجهزة الدولة ، وامكانية استخدام العلاقات الوظيفية من أجل تحويل مختلف اجراءات المساعدة الحكومية للقطاع الخاص لخدمة المصلحة الخاصة كل ذلك يدفع وجوه البيروقراطية الحكومية لممارسة النشاط الاستثماري الخاص ويجعلهم شركاء مرغوبا بهم للمستثمرين الرأسماليين. ان مثل هذا التطور لا يمكن الا ان يؤدي الى اضعاف استقلال القطاع الحكومي وتقوية تبعيته للقطاع الرأسمالي الخاص . وان سعي كبار الموظفين لاستخدام الوضع الوظيفي في مصلحة أستثماراتهم الخاصة ، أو في مصلحة الشريك الحاضر او شريك المستقبل الذي يعمل في القطاع الخاص لا يمكن الا أن يؤثر بشكل ما على السياسة الواقعية للمشروعات الحكومية والتنهيج الحكومي .

ورغم ان حدود المساهمة الحكومية في الاقتصاد في النماذج الرأسمالية لتحول الاقتصاد الكولونيالي تتحدد بحاجات تطور القطاع الرأسمالي الخاص ، فان درجة المساهمة الحكومية تختلف اختلافا كبيرا تبعا لمختلف طرق تطور القطاع الرأسمالي الخاص .

فعندما يجري تطور القطاع الرأسمالي الخاص في صالح رأس المال الكبير والاحتكاري بشكل اساسي ، وعندما ينمو هذا القطاع من فوق بصورة رئيسية ، يكون الدور المستقل لرأسمالية الدولة محدودا جداً ويتناقص نسبيا بمقدار نمو راس المال المحلي الكبير وبمقدار تطور علاقاته مع الاحتكارات الاجنبية . ان أكثر المشاريع التي تقيمها الدولة ربحية يمكن ، عند مرحلة معينة من هذا التطور ، ان

تعرض للبيع الى المساهمين الافراد . وبمقدار تطور التحول الرأسمالي للاقتصاد الكولونيالي وتطور الاتجاهات الاحتكارية التي تميز هذا الطريق من طرق التطور فان الدور الاقتصادي للدولة يمكن ان يزداد قوة . ولكن هذا لن يكون راسمالية دولة وظيفتها الاساسية الغاء الصفات الكولونيالية للبنية الاجتماعية ـ الاقتصادية للمجتمع ، وانما راسمالية حكومية ـ احتكارية ، مماثلة من حيث وظائفها لراسمالية الدولة الاحتكارية في الغرب .

أما عندما يتحدد تطور القطاع الراسمالي الخاص بمصالح صغار المستثمرين فانه لن يستطيع ان يلعب دورا نشيطا في خلق الفروع القاعدية في الاقتصاد وتحديد الاتجاه العام للتطور بصورة مباشرة ، وذلك كنتيجة لوضع هذا القطاع نفسه (تدني حجم رؤوس الاموال الفردية ، تشتته الاقتصادي والسياسي ، وميله الى التقلبات ، وغير ذلك) . أن نظام تجديد الانتاج الراسمالي يتشكل عند ذلك في مسار التأثير الديناميكي المتبادل لرأسمالية الدولة والاستثمار الصغير . ان درجة استقلالية راسمالية الدولة هنا هي أعلى بكثير ، وكذلك فان حجم المساهمة الحكومية في الاقتصاد يكون أوسع بكثير مما هو عليه في الحالة السابقة . أن التطور الراسمالي الذي يجري في مسار هذا التأثير المتبادل يقود الى ظهور راس مال متوسط ثم الى ظهور راسمال كبير واحتكاري ، وهو ما يؤدي عند مرحلة معينة من التطور الى اضعاف دور راسمالية الدولة والى نفس النتائج النهائية التي يؤدي أليها خط التطور المذكور في الحالة السابقة . ولكن هذه المرحلة تأتي هنا متأخرة ونتيجة لمرحلة طويلة من تطور وتوسيع القطاع الحكومي والتنهيج الحكومي (الذي يخلق في ظروف تغيرات مناسبة في الطابع الطبقي للدولة شروطا مادية مواتية لتطبيق

اصلاحات برجوازية ديمقراطية جذرية ولتحول هذه الاصلاحات الى اصلاحات اشتراكية) .

وهكذا فان تحقيق الاستقلال السياسي يغير بصورة جوهرية الاوالية العامة للتحول الرأسمالي للبنية الاجتماعية ـ الاقتصادية الكولونيالية . ان ارتفاع مستوى تركز وتمركز راس المال المحلي لن يبقى شرطا ضروريا لمثل هذا التحول ، ولن يبقى راس المال الصناعي المحلي الكبير الحامل القيادي لهذا التحول . ان راسمالية الدولة تصبح الوسيلة الرئيسية لتسريع التطور الراسمالي ، ويصبح قطاع راسمالية الدولة الحامل الرئيسي لهذا التطور ، رغم ان درجة وطابع تطورهما يتحددان بحاجات القطاع الرأسمالي الخاص وأجزائه المختلفة .

ان تطور رأسمالية الدولة يساعد على تسريع عملية تشكل راس المال الصناعي (راسمال ميدان الانتاج) ونشوء نظام تجديد الانتاج الوطني ، واضعاف تبعية الجزء الحديث من الاقتصاد الى القاعدة الصناعية الاجنبية وتقوية علاقاته بالاقتصاد الوطني .

ان تطور قطاع رأسمالية الدولة في الصناعة ـ بنتيجة طابعه المهني ـ يجري بدرجات أكبر من تطور القطاع الرأسمالي الخاص ، على اساس تكنيك ذي كثافة رأسمالية عالية واستيعاب منخفض لقوة العمل . لذلك فانه في ظل هذه الحدود التي يرسمها لنموه النموذج الرأسمالي للتطور ، مثله مثل القطاع الرأسمالي الخاص ، لن يكون بمقدوره تمكين الاقتصاد الكولونيالي المحلي من « امتصاص » البطالة المقنعة الضخمة التي توجد على شكل فيض سكان زراعيين ، وصناعة منزلية ، وتضخم في ميدان الخدمات والتي تدعم استمرار قطاع واسع من الانماط ما قبل الرأسمالية ،

وطرق الاستغلال شبه الاقطاعية والربوية ، وتضخم الانواع القديمة البالية من راسمال ميدان التداول ، وغير ذلك .

في النماذج الراسمالية لتحول الاقتصاد الكولونيالي تساعد راسمالية الدولة على اعادة توزيع الدخل القومي وصناديق التراكم في صالح قطاع راسمالية الدولة والقطاع الراسمالي الخاص . وفي هذا الاطار فان الطرق الاساسية لتعبئة التراكمات الداخلية هي الضرائب غير المباشرة والتمويل بالعجز (اللذان يؤديان الى تزايد التضخم) ، وكذلك اعاقة ارتفاع الاجور (غالبا بحجة مواجهة التضخم)، وغير ذلك . ويؤدي ذلك ، الى جانب بعض الاجراءات الحكومية الاخرى ، مثل الامتيازات الضريبية التي تمنح لراس المال الخاص في ميدان الانتاج ، والشروط التفضيلية في التمويل والدعم المالي له ، الى اعادة توزيع للمداخيل في نهاية المطاف في صالح فئات المجتمع المترسملة وعلى حساب القسم الاعظم من المنتجين المستقلين ، والعمال والمستخدمين . وبالنتيجة يشتد التفاوت الاقتصادي : ان الاغتناء السريع للفئة البرجوازية والمتبرجزة القليلة العدد في المجتمع يجري في ظروف استمرار البؤس والبطالة الواسعة في اوساط جماهير الكادحين . ان تشوه بنية الطلب الناجم عن ذلك يستدعي انحراف بنية الانتاج في اتجاه انتاج الوسائل الكمالية للطبقات صاحبة الامتيازات على حساب مواد الضرورة الاولى ، وهو ما يقود الى مزيد من تردي وضع الجماهير الكادحة .

ان استمرار الانماط ما قبل الراسمالية والقدرة الشرائية المنخفضة للقسم الاساسي من السكان ، وهو ما تتميز به عملية التحول الراسمالي للاقتصاد الكولونيالي ، يفيدان الى حد كبير نمو السوق الداخلية . ان ضيق السوق

الداخلية امام راس المال الصناعي المتنامي في البداية يجري تعويضه غالبا بواسطة اغلاق الباب أمام منتجات الصناعة الاجنبية المستوردة وذلك باتباع سياسة للحماية . وبمقدار ما تستنفذ أحتياطيات بدائل المستوردات بمقدار ما يؤدي ضيق السوق الداخلية الى مزيد من التباطؤ في معدل نمو ليس فقط القطاع الراسمالي الخاص بل وقطاع راسمالية الدولة أيضا .

في البلدان التي اقتربت من هذه المرحلة من التطور (على مثال الهند والبرازيل) تجري المحاولات لايجاد مخرج في اعادة توجيه الصناعة الضخمة نحو الاسواق الخارجية. وتترافق هذه العملية التي بدات في البرازيل في أواسط الستينات وفي الهند في بداية السبعينات بتوفير بعض الامتيازات للمشروعات التي تبيع قسما هاما من منتجاتها في السوق الخارجية .

ولكن حتى اكبر المشروعات في البلدان النامية تواجه صعوبات كبيرة في منافسة الاحتكارات الدولية الغربية المتوطدة في السوق العالمية . لذلك فقد ظهر الاتجاه نحو اجتذاب هذه الاحتكارات الدولية للتعاون في مجال التغلغل في السوق الخارجية ، وهو ما يترافق مع اقامة « مناخ ملائم » افضل (حتى لو كان في غير صالح رأس المال الوطني في كثير من الاحيان) للشركات الاجنبية التي تلتزم بالمساهمة بنشاط في الجهود التصديرية ، والاحتكارات الدولية بدورها تسعى لاستخدام هذه الامكانيات التي تنفتح امامها من أجل تجاوز الحماية من الاستيراد واستغلال ميزات السوق المغلقة التي تخلقها هذه الحماية والتغلغل في أسواق بلدان نامية اخرى تحت أسم آسيوي أو اميركي لاتيني .

وعند بلوغ هذه الاتجاهات درجة معينة من التطور ،

وبالاخص في حالة هيمنة تأثير الاقطاعيين وراس المال الكبير في البنية الحكومية ، يمكن ان يقود ذلك الى تحول نموذج التطور الراسمالي المستقل الى نموذج للتطور التبعي ، كما حصل ذلك في اواسط الستينات في البرازيل ، ويمكن ان يؤدي الى ظهور « امبريالية من الدرجة الثانية » نوع تبعي تنطلق من البلدان النامية الاكثر تطورا على الطريق الراسمالي ، وتتحدد بمصالح راس المال الاجنبي والمحلي الكبير .

ان تحقيق التحول الراسمالي للاقتصاد الكولونيالي تحت هيمنة راس المال الاحتكاري الاجنبي والمحلي يجري عبر التناقض مع مصالح ليس فقط الجماهير الكادحة وانما ايضا الجزء الاساسي من البرجوازية الوطنية . لذلك فان هذا التحول ممكن فقط في ظل ديكتاتورية سياسية غاشمة ، وفي ظروف قمع حتى الحريات البرجوازية الاولية .

في معرض تحليل النماذج المختلفة للتحول الراسمالي للبنية الاجتماعية ـ الاقتصادية الكولونيالية تناولنا فقط أكثر الاتجاهات عمومية (التي تفتح طريقها عبر مختلف أنواع التنازلات والحركات التراجعية) ، متجردين عن العوامل الخارجية ، ومنطلقين في الوقت نفسه من عدم تغير الطابع الطبقي للدولة . اما في واقع الحياة فانه في مسار هذا التحول تظهر وتتطور أكثر التناقضات الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية حدة ، (وبالاخص ، التناقض المذكور سابقا بين القطاعات الراسمالية الخاصة والقطاعات ما قبل الراسمالية) ، ويشتد نضال الجماهير الكادحة (التي لا يحقق لها طريق التطور الراسمالي أي تحسين ملموس في أوضاعها) ، مما قد يؤدي الى تغيرات نوعية في الطابع الطبقي للدولة تقطع مسار التطور الراسمالي .

الهوامش

١) ـ Paul A. Baran. The Political Economy of Growth. New Delhi, 1962, p. 179.

٢) ـ المصدر السابق ، ص ١٨٧ ـ ١٨٨ .

٣) ـ Developing the Underdeveloped Countries. London 1977, p. 54.

٤) ـ Paul A. Baran. The Political Economy of Growth, p. 207.

٥) ـ كارل ماركس ، رأس المال ج ١ ـ ماركس وانجلز : المؤلفات، ج ٢٢ ، ص ٣٦٧ .

٦) ـ المصدر السابق ، ص ٣١٩ .

٧) ـ في الظروف الكولونيالية كان للنظام المنزلي للصناعةالرأسمالية ميزات كبيرة على المشاغل والمصانع الصغيرة المركزية بالنسبة لرأس المال المحلي ، لان الاولى كانت عند ادنى حد من الاجور تمكن الحرفي من تشغيل اي عدد اضافي من افراد اسرته وذلك بتخفيض الانفاق على تنظيم الانتاج حتى الحد الادنى وترمي عليه القسم الاكبر من مخاطر المنافسة مع المصنع الاجنبي .

٨) ـ D. H. Buchanan. The development of Capitalistic Enterprise in India. N.Y., 1934.

و : آ. ي. ليفكوفسكي : بعض خصائص تطور الرأسمالية في الهند حتى ١٩٤٧ ، موسكو ١٩٥٦ ، و : ف. ي. بافلوف ، تشكل البرجوازية الهندية ، موسكو ١٩٥٨ .

٩) ـ وهناك مصدر اخر لنشوء رؤوس الاموال الكبيرة وهو ملكية الارض الكبيرة العائدة للاقطاعيين والملاكين الكبار .

١٠) — انظر : المشكلات المعاصرة لاقتصاد بلدان جنوبي اسيا ، موسكو ، ١٩٦٨ ، ص ٣—٤ .

١١) — في الخمسينات كان نصيب الميدان غير الانتاجي ٣٣ — ٤٦٪ من الناتج الاجتماعي في المستعمرات السابقة والبلدان التابعة ، و٣٧٪ في البلدان الرأسمالية الصناعية المتطورة . فاذا اهملنا حساب انتاج الزراعة والصناعة الاستخراجية فان نصيب الميدان غير الانتاجي في الجزء الباقي من الناتج الاجتماعي يبلغ ٥٨—٦٣٪ و٤٣٪ على التوالي . ويشهد على تضخم رأس المال في ميدان التداول بالمقارنة برأس المال الصناعي نصيب الصناعة في العدد الاجمالي للمشتغلين في الصناعة والتجارة، فقد بلغ في نفس السنوات المذكورة (٪) : في مالايو ٦٥ ، تايلند ٦١ ، غانا ٥٧ ، باناما ٥٤ ، الجزائر ٤٩ ، مصر ٤٧ ، فنزويلا ٤٧ ، باكستان ٤٥، الفليبين ٤٥ ، هايتي ٤٢ ، كوستاريكا ٤١ ، تونس ٤٠ ، المكسيك ٣٩ ، الهند ٣٨ ، هندوراس ٤٦ ، الكونغو (البلجيكية سابقا) ٣٤ ، سالفادور ٣٣ ، البرازيل ٣٣ ، تشيلي ٣٠ ، ايران ٣٠ ، كولومبيا ٢٧، اكوادور ٢٤ . وعلى سبيل المثال ، بلغت هذه النسبة في الولايات المتحدة ٢٤—٢٧٪ خلال الفترة ١٨٧٠—١٩٢٠ ، اي انها كانت اقل بكثير مما كانت في معظم البلدان المستعمرة والتابعة سابقا في بداية تطورها السياسي المستقل . فقط بدءا من الثلاثينات اخذت هذه النسبة ترتفع . (الارقام محسوبة من : ي. كلير ، تحليل البنى الاجتماعية — الاقتصادية ... ص ٥٥ ، ١٥٤ — ١٥٧ . و :

Economic Forces in the U.S.A. in Facts and figures. Wash., 1960. p. 51) .

الا انه ، كما يلاحظ بول باران ، يجب عدم الخلط بين « انتشار القطاع « الثالث » في البلدان الضعيفة التطور وبين نمو هذا القطاع في ظروف التطور الاقتصادي والاجتماعي العالي ... ان عددا كبيرا من الناس الذين يشتغلون في ميدان التداول (والخدمات) ، يمكن ان يكون دليلا على التطور الاقتصادي، كما يمكن ان يكون دليلا على التخلف الاقتصادي في الوقت نفسه » .

Paul A. Baran. The Political Economy of Growth, p. 205 .

ان بول باران يعتبر بحق ان ارتفاع نصيب ميدان التداول في عدد المشتغلين في البلدان الضعيفة التطور يشهد ، من جهة ، على تضخم

رأس المال الكومبرادوري ، والتجاري — الربوي ، والمضارب ، ومن جهة اخرى ، على البطالة المقنعة الضخمة المتمثلة في العدد الكبير من التجار والباعة . (ص ٢٠٣—٢٠٦) .

١٢) — ان الحصول الشكلي على الاستقلال السياسي لم يكن يعني دائما ظهور دولة مستقلة تتبع سياسة حماية الاقتصاد الوطني من التأثير الضار لرأس المال الاحتكاري الاجنبي . فمن خلال العمل على الحفاظ على مواقعه الاقتصادية في البلدان النامية كان رأس المال الاجنبي يدعم وصول انظمة سياسية تحقق اقصى الحرية لنشاطه الاقتصادي الى مواقع السلطة . في مثل هذه الظروف لم تكن تتحقق اية تغيرات جوهرية في طابع تطور البنية الاجتماعية — الأقتصادية . فمثلا حصلت معظم بلدان اميركا اللاتينية على استقلالها السياسي منذ العشرينات من القرن التاسع عشر . ولقد فتح ذلك امام البرجوازيات الوطنية الناشئة امكانيات كبيرة نسبيا (بالمقارنة بالبلدان التي بقيت مستعمرة) لاستخدام الدولة من اجل اتخاذ اجراءات حماية اقتصادية لعبت كما يبدو دورا هاما في كون الرأسمالية قد حققت اليوم في بلدان اميركا اللاتينية مستوى اعلى بشكل ملموس مما هي عليه في البلدان النامية الاخرى في اسيا وافريقيا . ولكن اعتماد الامبريالية الاوروبية والاميركية الشمالية على الطغمة الاقطاعية والعسكرية في بلدان اميركا اللاتينية كان يقود في كثير من الاحيان الى قيام حكومات تفتح الباب واسعا امام البضائع الاجنبية ورأس المال الاجنبي . لذلك فان الاتجاه لظهور الدولة التي تتبع سياسة التطور الرأسمالي المستقل في صالح رأس المال الوطني كان يشق طريقه عبر حركات متعرجة وتنازلات مختلفة للامبريالية . وبالنتيجة عند تعميم الطرق الاساسية للتحول الرأسمالي للاقتصاد الكولونيالي نجد ان الفروق بين نماذج التطور المستقلة والتابعة كانت اقل حدة ، بل كانت غير ظاهرة في بلدان اميركا اللاتينية .

١٣) — مجلة « الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية » ، ١٩٧٥ ، العدد ٣ ، ص ١١٩ .

طبع على مطابع « امبريمتو » بيروت – لبنان

هذه السلسلة

نجد في هذا الكراس تحليلاً معمقاً لتطور الانماط الاجتماعية ـ الاقتصادية المختلفة في البلدان المتخلفة وعلاقاتها وتأثيراتها المتبادلة، من قطاع رأس المال الاجنبي (الذي يهيمن عليه الطابع اللاانتاجي، ويعتبر أقوى عامل من عوامل التبعية التي تربط البلدان المتخلفة اقتصادياً وسياسياً بالدول الامبريالية) وقطاع رأسمالي (وطني) خاص، وقطاع رأسمالية الدولة، والقطاع الخاص لصغار المنتجين الخ...

يكشف المؤلف عن العلاقات والتناقضات بين هذه الانماط الاجتماعية ـ الاقتصادية المختلفة ويربط بهذه العلاقات والتناقضات التغيرات في توزيع القوى الاجتماعية ـ الطبقية والطابع السياسي للدولة في البلدان المتخلفة.



الثمن ٢٥٠ ق. ل.